



الجمهوريّة الجزائريّة الديموقراطية الشعبيّة
وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

بمناسبة التوقيع على بروتوكول التعاون

بين وزارة العدل الجزائريّة والنيابة العامّة الروسيّة

الجزائر، 28 نوفمبر 2023

- معالي السيد النائب العام لفذالية روسيا،

- سعادة سفير فدرالية روسيا بالجزائر،

- أصحاب السعادة،

- ضيوفنا الكرام،

- الحضور الكريم كلّ باسمه وصفته،

- أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنّه لمن دواعي السرور أن ألتقي بمعالي السيد Igor KRASNOV، النائب العام لفذالية روسيا وأرجح به وبالوفد المرافق له، متمنيا لضيوفنا الكرام إقامة طيبة بالجزائر.

استهلّ مداخلتي بالتنويه بجودة العلاقات الثنائيّة التي يصيغها الطابع الاستراتيجيّ منذ إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين في مارس 1962 وبأواصر الصداقة التاريخيّة المتجلّدة بين الجزائر وروسيا ويتجلى ذلك من خلال سهر قيادتي البلدين على تمتين العلاقات الثنائيّة والحرص على تناميها في شتّي المجالات والقطاعات.

كما لا يفوتي التأكيد بالعناية التي توليهما الجزائر، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، للتعاون الثنائي، بدليل و蒂رة ومستوى الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين، وأبرزها الزيارة التي أجرتها السيد الرئيس إلى روسيا شهر جوان المنصرم، وتكللت بالتوقيع على إعلان الشراكة الإستراتيجية المعمقة بين البلدين في 15 جوان 2023.

• معالي السيد النائب العام،

• السيدات والسادة الحضور،

إن التعاون في المجال القضائي هو جزء لا يتجزأ من الحركة التي تشهدها العلاقات العميقة بين الجزائر وروسيا.

تعدُّ الاتفاقيات الثنائية سواء في المجال الجزائري أو في مجال تسليم المجرمين الآليات المثلى لمكافحة التهرب من المسائلة الجزائية وتشكل درعاً منيعاً يحول دون إفلات المجرمين من العقاب.

وفي هذا الصدد، نذكر بأنَّ علاقات التعاون القانوني والقضائي بين الجزائر وروسيا تؤطرها اتفاقية قضائية المتعلقة بالتعاون في المجال الجزائري الموقع عليها بالجزائر في 10 أكتوبر 2017.

وهذا في انتظار دخول اتفاقية تسليم المجرمين الموقع عليها في روسيا شهر جوان المنصرم، حيز النفاذ.

كما لا تزال اتفاقية التعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والجزائية الموقع عليها بالجزائر مع الاتحاد السوفيتي سابقاً في 23 فيفري 1982 سارية المفعول.

• السيدات والساسة الأفاضل،

من المتفق عالمياً، بأنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه، داخلياً أو دولياً، ظاهرة الإجرام بأشكاله الخطيرة لوحدها، ولا سيما تصاعد الإجرام المنظم مع التطور التكنولوجي والتحولات متعددة الجوانب التي يشهدها العالم.

ويعي المجتمع الدولي اليوم بضرورة تكامل الجهود الدولية لمواجهة التحديات التي يفرضها تطور الإجرام الذي ينخر المجتمعات ويقوض أمن واستقرار الأمم وشعوبها.

وستتعزز هذه الجهود بالتوقيع بين بلدانا على بروتوكول التعاون بين وزارة العدل في الجزائر والنيابة العامة بروسيا الفدرالية.

وبهذه المناسبة، أُعبر عن ارتياحنا الشديد لهذا الإنجاز الذي يؤسس لركيائز تعاون مؤسساتي ثباتي فعال وناجع.

إن التعاون المؤسسي بين الجانبين يأتي مكملا للإطار الاتفاقي الساري، لما يتضمنه من أحكام تخصّ تبادل المعلومات والتجارب في مجال الوقاية ومكافحة كافة أشكال الإجرام الخطير وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتبييض الأموال، وجرائم الفساد، والجرائم الإلكترونية والاستخدام غير القانوني للعملات الإفتراضية والأصول المالية الرقمية ومكافحتها، والاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، والاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية، وجرائم البيئة، والتحويل غير الشرعي للأموال إلى الخارج ومكافحته، والتعاون من أجل استرداد الأموال المهرية.

وستكفل أشكال التعاون المسطرة بموجب بروتوكول التعاون الموقع اليوم، الإلمام بالأحكام القانونية والتنظيمية السارية في كلا البلدين.

فضلا على تبادل التجارب والممارسات الفضلى ذات الصلة وهو الأمر الذي من شأنه تنمية المورد البشري، من خلال تعزيز القدرات لدى القضاة وإطارات البلدين، والرفع من مستوى الأداء مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات وصلاحيات كل جهة.

في الأخير، هنئنا للبلدين على هذا الانجاز الذي سيشكل دعامة وركيزة للتعاون المؤسّسي الثنائي.

أتمنى لكم معالي النائب العام السيد Igor KRASNOV النجاح والتوفيق وللشعب الروسي الازدهار والرفاه.

شكرا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.